

وعلى إثر هذه الدراسات والاجتماعات المنعقدة مع كل واحد من المتعهدين الشاملين، تم توجيه لفائدتهم استشارة، بتاريخ 28 دجنبر 2017، همت المقترحات المتعلقة ب:

- لائحة الأسواق الخاصة على مدى ثلاث سنوات والمنهجية المتبعة لتحديد هذه الأسواق؛
- دراسات قابلية الاستبدال (substituabilité)؛
- المؤشرات التي سيتم استخدامها لدراسة نفوذ المتعهدين في هذه الأسواق الخاصة؛
- الالتزامات المطبقة بحسب السوق المعنية.

II - الاستشارة المعلنة من طرف الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات:

1.II الأسواق الخاصة للمواصلات :

وجهت الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات إلى المتعهدين، قصد إبداء الرأي، لائحة (أنظر الجدول التالي) بالأسواق الخاصة لخدمات المواصلات، معتمدة في ذلك على تحليل قابلية الاستبدال ومؤشرات تحليل التنافسية.

لائحة الأسواق الخاصة المقترحة للفترة المقبلة	لائحة الأسواق الخاصة موضوع القرار رقم 14/13 الصادر في 24 نونبر 2014
سوق المكالمات المنتهية بالشبكة الثابتة، تتعلق بخدمات المكالمات المنتهية بالشبكة الثابتة (بما في ذلك التنقل المحدود) المقدمة من طرف المتعهدين المرخص لهم لهذا الغرض بالنظر للتراخيص الممنوحة لهم.	سوق المكالمات المنتهية بالشبكة الثابتة، بما فيها التنقل المحدود
سوق المكالمات الصوتية المنتهية بالشبكة المتنقلة، تتعلق بخدمات المكالمات المنتهية بالشبكة المتنقلة المقدمة من طرف المتعهدين الحائزين على تراخيص لتوفير خدمات الهاتف المتنقل.	سوق المكالمات الصوتية المنتهية بالشبكة المتنقلة
سوق خاصة يُقترح حذفها.	سوق خدمة الرسائل النصية القصيرة المنتهية بالشبكة المتنقلة
سوق الجملة للولوج للحلقة المحلية والحلقة المحلية الفرعية السلكية، تتعلق بخدمات الولوج المادي إلى الحلقة المحلية والحلقة المحلية الفرعية (تقسيم كلي أو جزئي للحلقة المحلية) والولوج إلى البنية التحتية للهندسة المدنية للحلقة المحلية. ويشمل أيضا خدمات الولوج المُشغَّل إلى الحلقة المحلية السلكية كالولوج الافتراضي (VULA) إلى الحلقة المحلية الفرعية والولوج إلى عروض بالجملة مُشغلة للتجميع الجهوي أو الوطني (السيل الرقمي الجهوي أو الوطني، الكلي أو الجزئي).	سوق الجملة للولوج إلى البنيات التحتية المادية المكونة للحلقة المحلية السلكية

<p>ويجب أن تسمح الخدمات المتعلقة بهذه السوق بتطوير المنافسة في هذه السوق وتضمن الاستبدال المطلوب.</p>	
<p>سوق الجملة للولوج إلى البنية التحتية للمهندسة المدنية، يتعلق بمجموع البنيات التحتية للمهندسة المدنية، تحت أرضية أو هوائية، تغطي مجموع مكونات الشبكات (الحلقة المحلية، شبكات التجميع، أو الشبكات الأساسية (Backbone)) على كامل التراب الوطني.</p>	<p>سوق الجملة للولوج إلى البنيات التحتية للمهندسة المدنية</p>
<p>سوق الجملة للوصلات المؤجرة للجزء الحضري والبين-حضري للربط الثابت، الذي يشمل خدمات الربط للتجميع و/أو للنقل البين-حضري المستعمل من طرف المتعهدين لتتيميم شبكاتهم الأساسية وتلك الخاصة بالتجميع. ويتعلق الأمر بخدمات بالجملة موجهة لتمرير كل أنواع التدفقات الناتجة، خصوصا، عن خدمات التقسيط للمتعهدين. ويدخل في هذه الفئة الوصلات المؤجرة المخصصة للمتعهدين (LLO). ويمكن أن تنضاف إلى ذلك خدمات بالجملة أخرى، بصبيب عالي أو بواسطة أنواع مختلفة من الوسائط.</p>	<p>سوق الجملة للوصلات المؤجرة</p>
<p>سوق الجملة للجزء الطرقي للربط الثابت: يتعلق الأمر بخدمات إنهاء الربط الثابت الموجه لربط مواقع الزبناء (مقاولات، ...) التي تستعمل مختلف أنواع السيل (الصوت، الأنترنت، وصلات المعطيات، ...). ويجب أن تتميز هذه الخدمات بمواصفات محددة ومتنوعة، خصوصا، من حيث التشعب والامتداد (capillarité) والصبيب والوسائط. ويدخل في هذه الفئة الوصلات المؤجرة للربط (LLA).</p>	
<p>سوق التقسيط للأنترنت الثابت، وتشمل:</p> <ul style="list-style-type: none"> • سوق التقسيط للولوج إلى الأنترنت الثابت (ADSL) الموجه للأشخاص الذاتيين المقيمين (résidentiels) ذي الصبيب العالي والعالي جدا؛ • سوق التقسيط للولوج إلى الأنترنت الثابت (ADSL) الموجه لغير الأشخاص الذاتيين المقيمين (non résidentiels) ذي الصبيب العالي والعالي جدا. 	<p>---</p>

III. 2.1. بشأن مؤشرات تقييم النفوذ:

تعتبر اتصالات المغرب بأنه يتعين اعتماد مؤشر كمي واحد لكل سوق.

III. 3.1. بشأن الحلول المقترحة بالنسبة لكل سوق خاصة:

أفادت اتصالات المغرب بالملاحظات التي يمكن تلخيصها كالتالي:

- بالنسبة لسوق المكالمات الصوتية المنتهية بالشبكة الثابتة: يجب ألا تهم الالتزامات سوى بسوق الجملة وليس بسوق التقسيط.
- بالنسبة لسوق المكالمات الصوتية المنتهية بالشبكة المتنقلة: ليس هناك حاجة للالتزامات الخاصة بعدم الاستبعاد من سوق المصعب للمكالمات المتنقلة.
- بالنسبة لسوق الجملة للولوج إلى الحلقة المحلية والحلقة المحلية الفرعية السلكية: لا يمكن أن تشمل الالتزامات إلا الحلقة المحلية النحاسية.
- بالنسبة لسوق الجملة للجزء البين-حضري للربط الثابت: تعتبر اتصالات المغرب بأن فرض التزام غير متماثل بالنسبة للألياف البصرية غير المشغلة (البين) الحضرية غير مبرر، ذلك أنها تخص سوقا ناشئة بدون حواجز للولوج.
- بالنسبة لسوق الجملة للجزء الطرفي للربط الثابت:
 - إن مفهوم الالتزامات غير المتماثلة داخل منطقة يوجد بها متعهد واحد تم تكليفه بنشر شبكة اتصالات غير مفهوم، ذلك أن هذا المتعهد مهيم بداخل هذه المنطقة. وبالتالي، فإن التزاماته لا يمكن إلا أن تكون غير متماثلة والولوج إلى البنيات التحتية للهندسة المدنية متاح بشكل مهيج.
 - لا يبدو مفهوم "التعريف المعقولة وغير المفترضة" ملائما لحالة يتعذر معها نشر بنية تحتية بديلة. يجب أن تكون تعريفات الجملة موجهة نحو التكاليف وأن تكون عروض التقسيط قابلة للمماثلة.
- بالنسبة لسوق التقسيط للولوج إلى الأنترنت الثابت: بحسب اتصالات المغرب، إذا أرادت الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات اعتبار هذه الأسواق كأسواق ملائمة بالنظر إلى تقنين قطاعي، فإنه يتوجب عليها أن:
 - توضح الالتزامات التي تعتمز تطبيقها على المتعهدين الذين يمارسون نفوذا مؤثرا؛
 - تعلق الالتزامات المحددة وتتأكد من تناسبها، خصوصا عندما تنضاف إلى التزامات أخرى مفروضة على أسواق الجملة القبلية.

III. 2. ملاحظات ميدي تيليكوم:

يمكن إجمال الملاحظات التي عبرت عنها ميدي تيليكوم كما يلي:

III. 1.2. بشأن الأسواق الخاصة المقترحة:

- بالنسبة لسوق المكالمات الصوتية المنتهية بالشبكة الثابتة، تتبنى ميدي تيلكوم الاقتراح الذي يهيم سوقا إجمالية للمكالمات المنتهية بالشبكة الثابتة وتلح على أن التحليل يجب أن يكون مرفقا بدراسة حول سوق المكالمات الثابتة بالتقسيط ومدى تأثير كل متعهد في هذه السوق.
- بالنسبة لسوق المكالمات الصوتية المنتهية بالشبكة المتنقلة: تتبنى ميدي تيلكوم الاقتراح الذي يهيم سوقا إجمالية للمكالمات المنتهية بالشبكة المتنقلة وتعتبر أن تحليل سوق المكالمات المنتهية بالشبكة المتنقلة يجب أن يكون مرفقا بدراسة حول سوق المكالمات المتنقلة بالتقسيط ومدى تأثير كل متعهد في هذه السوق وذلك، بغض النظر عن الحلول الأخرى المتخذة حاليا من طرف الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات.
- بالنسبة لسوق الرسائل النصية القصيرة المنتهية بالشبكة المتنقلة، أثارت ميدي تيلكوم ضرورة الاستمرار في المراقبة القبلية لتعريفات الرسائل النصية القصيرة المنتهية بالشبكة المتنقلة وتؤيد الإبقاء على الوضع الراهن.
- بالنسبة لسوق الجملة للولوج إلى الحلقة المحلية والحلقة المحلية الفرعية السلكية، تعتبر ميدي تيلكوم أن تحديد السوق يجب أن يشمل إنشاء معدات MSAN، حيث إن هيكل هذه الأخيرة، وعلى عكس معدات DSLAM، يمكن أن يتحمل أنواعا أخرى من الوسائط البينية (Ethernet, VDSL, FTTx).
- تقترح ميدي تيلكوم اعتبار البنايات كمناطق مخصصة بالنظر إلى الصعوبات التي تعترض المتعهدون البديلاء للولوج إليها.
- بالنسبة لسوق الجملة للولوج إلى البنايات التحتية للهندسة المدنية، تؤكد ميدي تيلكوم على ضرورة إدماج خدمات الولوج إلى الجزء الطرفي من أجل الربط بالألياف البصرية للبنايات (بما في ذلك منشآت تمرير وتصريف والولوج إلى غرفة البنايات).
- بالنسبة لسوق الربط الثابت، تشير ميدي تيلكوم إلى أنه لا يمكن تشبيه العروض من نوع (IP-VPN) و(LAN2LAN) بالوصلات المؤجرة، بحسب مفهوم المرسوم رقم 2-97-1027 الصادر في 25 فبراير 1998.
- فيما يخص المناطق المخصصة، تعتبر ميدي تيلكوم أن تعريفات الجملة في هذه المناطق ينبغي أن تسمح للمتعهدين المنافسين بتحقيق هامش ربح لا يقل عن 35% ولا يجب أن تؤدي إلى إقرار عروض بالتقسيط بتعريفات عالية في هذه المناطق مقارنة مع ما هو معمول به في باقي التراب الوطني.
- بالنسبة لسوق التقسيط للولوج إلى الأنترنت الثابت، توضح ميدي تيلكوم أن تكنولوجيا الألياف البصرية إلى غاية المنزل أو ما يعرف بالإنجليزية بـ FTTH، وبالرغم من كونها سوقا ناشئة، يجب أن تُدرج ضمن نطاق السوق الملائمة للولوج إلى الأنترنت الثابت ذي الصبيب العالي والعالي جدا في أفق 2020. وبحسب ميدي تيلكوم، فإنه من الممكن أن تتوفر اتصالات المغرب على شبكة للهندسة المدنية عالية التشعب والتمدد، تسمح، حاليا بربط وتغطية زبناء خدمة ADSL ويمكن إعادة استعمالها، بسهولة، لربط زبناء خدمة FTTH.

III. 2.2. بشأن مؤشرات تقييم النفوذ:

أشارت ميدي تيلكوم إلى الملاحظات التي يمكن إجمالها كالتالي:

- الأخذ بعين الاعتبار المسافات الكلية للوصلات المؤجرة التي تم نشرها كمعيار لتحليل النفوذ بالنسبة لأسواق الساعات.
- اعتماد، كعتبة كمية لدراسة النفوذ، نسبة ما بين 34% و50% عوض النسبة ما بين 25% و40% المقترحة في الاستشارة.
- فحصة سوق تقل عن 34% تقتضي بأن المتعهد لا يُفترض أن يمارس نفوذا مؤثرا؛ ذلك أن أخذ المؤشرات الكيفية بعين الاعتبار يمكن أن يؤدي، استثناء، إلى استنتاج مغاير.
- أما حصة سوق تزيد أو تساوي نسبة 34% وتقل عن نسبة 50%، فإنها يمكن أن تؤدي إلى استنتاج نهائي حول النفوذ بحسب المؤشرات الكيفية.
- أما إذا كانت حصة سوق تزيد أو تساوي نسبة 50%، فإنها تقتضي بأن المتعهد يمارس نفوذا؛ ذلك أن أخذ المؤشرات الكيفية بعين الاعتبار يمكن أن يؤدي إلى استنتاج مغاير.
- الأخذ بعين الاعتبار، بالنسبة لسوق المكالمات المتنقلة، حصة الحركة الهاتفية خارج الشبكة (Off-net) بالنسبة لحجم الحركة الصادرة للمتعهد المعني ووزن تكاليف الربط البيني على رقم معاملاته بالنسبة لحجم الحركة الصادرة وكذا حصته من السوق سواء من حيث الحجم أو الحركة.
- بالنسبة للمؤشرات الكيفية، فإنه يُقترح أخذ بعين الاعتبار مؤشر EBITDA للمتعهدين ووزن نفقاتهم الاستثمارية (CAPEX) على EBITDA ومقارنتهما من أجل قياس قدراتهم على الاستثمار.
- حسب ميدي تيلكوم، تشكل خدمات الاتصالات بواسطة الأقمار الصناعية من نوع VSAT جزءا من السوق الثابتة على غرار التكنولوجيات الأخرى. وتقترح ميدي تيلكوم أخذ المؤشرات الكمية لخدمات من نوع VSAT بعين الاعتبار.
- لا يُقترح أخذ المؤشرات الكمية لسوق التقسيط للأنترنيت المتنقل بعين الاعتبار بالنسبة لسوق الجملة للأجزاء الحضرية وما بين-حضرية.

III. 3.2. بشأن الحلول المقترحة بالنسبة لكل سوق خاصة:

أفادت ميدي تيلكوم بالملاحظات التي يمكن إجمالها كما يلي:

- بالنسبة لسوق المكالمات الصوتية المنتهية بالشبكة المتنقلة، تعتبر ميدي تيلكوم أن تطبيق طريقة CILT سيؤدي إلى تخفيض مهم للتكاليف الحالية لإنهاء المكالمات بالشبكة المتنقلة. وتقترح ميدي تيلكوم اعتماد منهجية استرجاع تكاليف الربط البيني في أفق 2021/2020.

وعلى إثر هذه التحليلات، وأخذا بعين الاعتبار للمعايير المعتمدة على المستوى الدولي لتقييم أهمية الأسواق الخاصة قصد إخضاعها لتنظيم قبلي (Régulation ex-ante)، واعتبارا لخصوصيات ولبدأ عدم التماثل التي تميز قطاع الاتصالات بالمغرب، تقترح الوكالة اعتماد الأسواق الخاصة بناء على المعايير التالية:

- وجود حواجز عالية وغير مؤقتة أمام الولوج بغض النظر عن طبيعتها الاقتصادية أو الهيكلية أو غيرها؛
- بنية السوق لا تدل على حدوث تطور نحو حالة من المنافسة الفعلية؛
- عدم قدرة قانون المنافسة، لوحده، على إيجاد حلول للاختلالات التي تمت معاينتها في السوق المعنية.

IV. 1. 1. سوق المكالمات المنتهية بالشبكة الثابتة:

يتضح أنه من الضروري الإبقاء على سوق المكالمات المنتهية بالشبكة الثابتة (بما في ذلك التنقل المحدود) طالما أن النضج التنافسي للسوق الثابتة لم يتحقق بعد، وأن قانون المنافسة، لوحده، غير كاف لإيجاد حلول للاختلالات التي تعرفها هذه السوق.

وتتطابق هذه السوق خدمات المكالمات المنتهية بالشبكة الثابتة المقدمة من طرف المتعهدين المرخص لهم بذلك.

IV. 1. 2. سوق المكالمات المنتهية بالشبكة المتنقلة:

تتطابق هذه السوق خدمات المكالمات المنتهية بالشبكة المتنقلة التي يوفرها المتعهدون الحائزون على تراخيص لتقديم الخدمات الهاتفية المتنقلة، إذ أن إنهاء المكالمة يعتبر بمثابة خدمة ولوج متبادلة، تؤدي إلى تحويلات مالية بين المتعهدين التي تشكل في نفس الوقت نفقات وعوائد بالنسبة لكل متعهد.

لا تزال سوق المكالمات المنتهية بالشبكة المتنقلة سوقاً تتطلب تنظيماً مسبقاً، نظراً لأن سوق التقسيط المرتبطة بها، وعلى الرغم من المنافسة الظاهرية القوية التي تعرفها، لم تصل بعد إلى مرحلة النضج الملاحظة على المستوى الدولي، بالنسبة لكل الفاعلين حيث لا تزال هذه السوق تعاني من أوجه القصور على الرغم من تناقصها التدريجي في السنوات الأخيرة.

كما أن قانون المنافسة، لوحده، لن يكون كافياً لعلاج أوجه القصور التي لوحظت في هذه السوق. ونتيجة لذلك، فإنه يجب الإبقاء على التنظيم المسبق، سواء على مستوى سوق الجملة أو سوق التقسيط.

من جهة أخرى، فإن قطاع سوق المكالمات المنتهية بالشبكة المتنقلة، في مجمله وبجميع مكوناته، وبالنظر إلى النتائج المسجلة منذ عام 2016¹ وإلى غاية الآن، يندرج بظهور اختلالات سيكون من الضروري تتبعها خلال هذه الفترة، موضوع هذا القرار، من أجل تقديم الحلول الضرورية، عند الاقتضاء، وفقاً للنصوص التنظيمية المعمول بها.

¹ ولا سيما بعد البدء في تسويق الخدمات المقدمة من طرف شبكات الاتصالات من الجيل الرابع.

3.1.IV. سوق الرسائل النصية القصيرة :

بالنظر إلى الأخطار المحتملة التي قد يشكلها، في الوقت الحالي، حذف هذه السوق الخاصة، وتأثير ذلك على الشروط التقنية والتعريفية للولوج لهذه الخدمة ولغيرها من الخدمات، فإنه يُقترح الإبقاء على هاته السوق، كتدبير وقائي في إطار التنظيم القبلي للسوق. وسيتم تأمين تتبع هذه السوق، بالنظر إلى تأثير هذه الخدمة على تطبيقات أخرى متداولة.

4.1.IV. سوق الجملة للولوج إلى الحلقة والحلقة المحلية الفرعية السلكية:

نظراً للحاجة إلى تطوير الصبيب العالي والعالي جداً، فإن تقسيم الحلقة المحلية والحلقة المحلية الفرعية ينبغي أن يستجيب، جزئياً، لهذه الاحتياجات. كما أن إمكانية الاستبدال ما بين عروض " الصبيب العالي " و " الصبيب العالي جداً " هي إمكانية استبدال محققة، ولا سيما بسبب العناصر التالية:

- قرب الشبكات بدرجة معينة، ناتج عن:
 - هندسة الشبكات، التي تؤدي عمومًا إلى توصيل الألياف البصرية إما على مستوى نفس عقد الربط مثل الحلقة النحاسية، أو على مستوى عقد ربط مخصصة (NRO)؛
 - الوسائط البينية المتشابهة (وسائط بينية من نوع Ethernet)؛
 - ضرورة تمديد وتوصيل شبكة التجميع على مستوى عقدة الربط.
 - الاستمرارية في تنامي الصبيب بين تقنيات النحاس وFTTH. في الواقع، تغطي التقنيات خدمات من نوع ADSL وADSL2+ وVDSL والألياف البصرية وصولاً إلى المبنى أو إلى غاية المشترك، مع معدل صبيب متزايد باستمرار (20 ميغابايت/ثانية لـ ADSL2 +، 50 ميغابايت/الثانية لـ VDSL وأكثر من 100 ميغابايت/ثانية للألياف البصرية).
 - سلسلة متصلة من الصبيب للمستعمل من عامة الجمهور ما بين ADSL وVDSL والليف البصري، مما يؤدي إلى قدر معين من إمكانية الاستبدال بالنسبة للطلب.
 - إمكانية تحويل مشترك في خدمة ADSL إلى مشترك في الألياف البصرية بسبب المعرفة المسبقة لهذا المشترك، واحتياجاته من خدمات الاتصالات ورغبته "الطبيعية" في الرفع من جودة خدمات الولوج.
- كما يشكل سوق الولوج للحلقة المحلية والحلقة المحلية الفرعية السلكية شرطاً ضرورياً مسبقاً لتقديم عروض الصبيب العالي والعالي جداً وتطويرها التنافسي. ويقترح اعتماد هذه السوق كسوق خاصة لكونها تعتبر منشأة أساسية يصعب استنساخها من الناحية التشغيلية والاقتصادية، وذلك بالنظر إلى الاستثمارات التي تتطلبها ولكون استنساخها في ظل وجود بنيات تحتية قائمة، سيكون دون جدوى أو مساهمة كبيرة في السوق.

الوطني. ويتعين الإبقاء وتعزيز شروط ومبادئ التنظيم القبلي الحالية لهذه السوق، حسب الضرورة، في ضوء متطلبات المنافسة الفعلية.

IV. 6.1 سوق الجملة لخدمات الربط الثابت:

إن تطوير الشبكات والخدمات لصالح الأفراد والمقاولات يمر، بالضرورة، عبر تطوير شروط مواتية للولوج بالجملة لفائدة المتعهدين إلى مختلف خدمات السعات. وتعلق هذه السوق بالأجزاء الحضرية وبين-الحضرية، بالإضافة إلى الجزء الطرقي.

وسيأخذ تحليل نفود المتعهدين في هذه السوق بعين الاعتبار خدمات التقسيط المتوفرة، مثل الوصلات المؤجرة أو خدمات من نوع IP-VPN أو LAN2LAN.

وتشمل هذه السوق على سوقين فرعيين:

IV. 6.1.1 سوق الجملة للأجزاء الحضرية والبين-الحضرية للربط الثابت:

لهذه السوق حواجز هيكلية عالية وغير مؤقتة في الولوج ترتبط، في هذه الحالة، بالصعوبة الاقتصادية المتمثلة في إمكانية طرح خدمات مماثلة لخدمات الربط الثابت بالجملة على المستوى الحضري والبين-حضري، ومستويات الاستثمار الكبيرة الضرورية لتمديد أو استنساخ الشبكات الموجودة التي تتوفر، في كثير من الحالات، على فائض في السعات. بالإضافة إلى ذلك، فإن أهمية هذه السوق لتسهيل وتعزيز المنافسة والابتكار في الخدمات المقدمة، يجعل قانون المنافسة، لوحده، غير كافٍ لعلاج اختلالات هذه السوق.

ونتيجة لذلك، يتم تعريف هذه السوق كسوق تتضمن جميع خدمات السعة بالجملة في الجزء الحضري والبين-حضري، وهي، في هذه الحالة، خدمات الوصلات المؤجرة بالجملة (LLO)، وخدمات السعة والبنية التحتية التي تتيح ربط نقطتين لتواجد المتعهدين (PoP) الخاصة بمتعهد واحد والعروض غير المشغلة للألياف البصرية بين-حضرية. ويتعين الإبقاء على هذه السوق من أجل التنظيم القبلي لتلبية الاحتياجات الديناميكية لسوق الربط الثابت.

IV. 6.1.2 سوق الجملة للجزء الطرقي للربط لثابت:

تطابق هذه السوق خدمات السعة بالجملة لربط موقع الزبون مع نقطة تواجد المتعهد وهي، في هذه الحالة، عروض الولوج بالجملة المشغلة لفائدة لسوق المقاولات (LLA...)، والخدمات المقدمة داخل المناطق المخصصة. وقد تبيّنت أهمية هذه السوق لكي تلبّي الاحتياجات المتزايدة لخدمات الربط الملائمة للتغيرات والتطورات التي تعرفها السوق، ولا سيما لسوق المقاولات، التي لم تبلغ بعد درجة النضج التنافسي، نظراً لأهمية تكلفة وضع البنيات. ونتيجة لذلك، وبالنظر إلى معايير تقييم ملاءمة السوق، فإنه يُقترح اعتماد هذه السوق من أجل التنظيم القبلي. فيما يتعلق "بالمناطق المخصصة"، يبدو من خلال التحليلات أن المقتضيات الحالية، كما هي منصوص عليها على وجه الخصوص في المادة 22 مكرر من القانون رقم 24.96 المذكور أعلاه، تسمح بمعالجة هذه المناطق ولا تتطلب، في المرحلة الحالية، وضع تدابير إضافية. وسيتم تأمين مراقبة هذه السوق، بالنظر إلى تأثير هذه التدابير على المنافسة الفعالة في هذه المناطق.

IV.1.7 سوق التقسيط للولوج إلى الأنترنت الثابت ذي الصبيب العالي والعالي جدا:

لا تعرف حاليا، هذه السوق، منافسة فعلية، حيث تتميز، بشكل رئيسي، بوجود خدمات الولوج عبر ADSL يكملها الولوج عبر الألياف البصرية، مما يعكس استعمالات محتملة قابلة للاستبدال. ومن أجل تطوير المنافسة في سوق التقسيط هذه وتشجيع تطوير خدمات الصبيب العالي والعالي جدا، فإنه يُقترح اعتماد هذه السوق كسوق خاصة، تشمل خدمات التقسيط للولوج إلى الأنترنت الثابت ذي الصبيب العالي والعالي جدا بغض النظر عن الوسيلة أو التكنولوجيا المستخدمة. ويجب أن تكون الالتزامات المتعلقة بهذه السوق متناسبة وموائمة مع التدابير الحالية للحيلولة دون وقوع أي إخلال تنافسي في هذه السوق.

IV.2. بشأن مؤشرات تقييم النفوذ :

من أجل تقييم نفوذ متعهد ما على مستوى سوق خاصة، يؤخذ بعين الاعتبار مجموعة من المؤشرات الكيفية والكمية، التي توفر، مجتمعة، رؤية واضحة حول مستوى نفوذ المتعهد وقدرته على التأثير على قواعد السوق. وتخص المؤشرات الكمية السوق المعنية فيما تستهدف المؤشرات الكيفية، إجمالا، المتعهد المعني بالأمر، من خلال، على وجه الخصوص، تحليل قدراته المالية ومختلف إمكانياته وتجربته. ولهذا الغرض، فإنه يُقترح اعتماد المؤشرات الكمية والكيفية التالية:

IV.1.2. المؤشرات الكمية:

حصّة السوق من حيث:

- رقم المعاملات،
- حجم الحركة، و
- حظيرة المشتركين.

IV.2.2. المؤشرات الكيفية :

- حجم المقاتلة،
- البنية المالية،
- التكامل العمودي للمتعهد،
- تجربة المتعهد في الأسواق والتقدم أو التفوق التكنولوجي،
- وجود اقتصاديات النطاق أو اقتصاديات الحجم،
- مراقبة بنية أساسية أو وسائل الولوج إلى المستعمل النهائي أو هما معا،
- وجود تكاليف غير قابلة للاسترداد،
- احتمال هيمنة المتعهد على سوق المنبع، يعزز وضعيته المهيمنة على سوق المصب،
- وجود أرباح عالية غير اعتيادية،
- غياب منافسة محتملة.

3. IV. بشأن الالتزامات المطبقة على المتعهدين الذين يمارسون نفوذا مؤثرا:

تعتبر الالتزامات المطبقة على المتعهدين، بحكم طبيعتها، متناسبة والأسواق الخاصة المعنية، الهدف منها إذكاء منافسة مفيدة للسوق وللمستهلكين. وتتمحور هذه الالتزامات، عموما، ب:

- نشر عرض تقني وتعريفي للولوج؛
- توجيه تعريفات بعض الخدمات نحو التكاليف؛
- الشفافية من حيث الحصول على المعلومات؛
- تدابير خاصة على مستوى تأطير عروض التقسيط؛
- تدابير خاصة لفائدة كفاءات تشغيلية فعالية؛
- عدم التمييز؛
- مسك محاسبة تفصيلية.

من جهة أخرى، سيتم، تدريجيا، اعتماد طريقة التكاليف المتزايدة على المدى البعيد (CILT)، فيما يخص تعريفات المكالمات المنتهية بالشبكة المتنقلة، وذلك انطلاقا من سنة 2021/2020، وبمجرد حصر الكفاءات المتعلقة بها من طرف الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات.

ويراد بمفهوم تناسبية الحلول المطبقة، التنصيص وإقرار التزامات من شأنها بلوغ هدف معين في فترة زمنية محددة، وذلك وفقا لمواصفات السوق المعنية، وبالنظر إلى مستوى المنافسة بهذه السوق. وتنبغي الإشارة إلى أن المتعهد المعين كمتعهد يمارس نفوذا مؤثرا في سوق خاصة، يمارس هذا النفوذ في مجموع التراب الوطني، ويلزم بتطبيق التزاماته على مجموع التراب الوطني، باستثناء الحالات التي يكون فيها متعهد ما يمارس نفوذا مؤثرا في مناطق مخصصة فقط. وفي هذه الحالة، فإنه سيجد نفسه خاضعا لالتزامات خاصة في هذه المناطق حصرا.

يقرر ما يلي:

المادة الأولى

تحدد لائحة الأسواق الخاصة المقررة لفترة ثلاث (3) سنوات ابتداء من فاتح يوليو 2018، على الشكل التالي:

- سوق المكالمات المنتهية بالشبكة الثابتة.
- سوق المكالمات المنتهية بالشبكة المتنقلة.
- سوق خدمة الرسائل النصية القصيرة المنتهية بالشبكة المتنقلة.
- سوق الجملة للولوج إلى الحلقة المحلية والحلقة المحلية الفرعية السلكية.
- سوق الجملة للولوج إلى البيئات التحتية للهندسة المدنية.
- سوق الجملة للأجزاء الحضرية والبين-حضرية للربط الثابت.
- سوق الجملة للجزء الطرفي لشبكات للربط الثابت.
- سوق التقسيط لولوج الأنترنت الثابت ذي الصبيب العالي والصبيب العالي جدا.

